الأهرام

١٣ مارس ٢٠٠٨

سرور: الحكومة مسئولة دستوريا وجنائيا إذا وضعت عراقيل أمام مرشحي المحليات

ردا على اتهام المعارضة للحكومة بعرقلة قبول أوراق المرشحين

شهاب: ملتزمون بمحاسبة المسئولين عن أى مخالفة إذا ثبت صحتها

شهدت جلسة مجلس الشعب امس برئاسة الدكتور فتحى سرور جدلا واسعا ومواجهة ساخنة حول اتهامات المعارضة والمستقلين للحكومة والحزب الوطنى الديمقراطى بتعطيل قبول أوراق مرشحى المعارضة لخوض انتخابات المحليات المزمع اجراؤها يوم ٨ ابريل المقبل، فضلا عن الامتناع عن تنفيذ احكام القضاء الإدارى بالسماح لهم بقبول الأوراق، وذلك قبل غلق باب الترشيح الذى ينتهى اليوم الخميس.

ونفى الدكتور مفيد شهاب، وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية وضع الحكومة اى عراقيل امام مرشحى المعارضة، واكد التزام الحكومة القاطع بالتنفيذ الفورى لاحكام القضاء الإدارى واجبة النفاذ، وانها لم تصدر اى تعليمات لتعطيل هذه الاحكام، وشدد على ان الحكم الذى لن يتم تنفيذه سيتم اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد الموظف المسئول عنه.

وقال شهاب إن التأخر فى قبول اوراق مرشحى المحليات لم يقتصر فقط على مرشحى المعارضة والمستقلين بل امتد أيضا لمرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى الذين تقدموا ايضا بشكاوى.

واوضح الوزير انه تبين فعلا وجود اخطاء بيروقراطية فى بعض الأماكن، مشيرا الى ان الحكومة تبذل قصارى جهدها لإزالة هذه المعوقات.

ومن جانبه شدد الدكتور فتحى سرور على عدم جواز وضع اى عراقيل امام المرشحين، مؤكدا ان حق الترشيح هو حق من حقوق الإنسان، وان الحكومة مسئولة عن تسهيل ممارسته، وإذا ماثبت عكس ذلك فهناك مسئولية سياسية وقانونية ودستورية بل وجنائية تقع على عاتقها، وعلى النواب ممارسة دورهم الرقابى عليها من خلال ادوات الرقابة البرلمانية.

د. فتحى سرور د. مفيد شهاب

تابع الجلسة:

أحمد الغمرى

عصام عوف

أحمد سامى متولى

وكان عدد من نواب المعارضة والمستقلين قد تقدموا ببيانات عاجلة فى بداية جلسة امس حول ما وصفوه بالمخالفة الدستورية الصارخة لتعطيل حق الترشيح لصالح مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى.

وقال النائب المستقل صبحى صالح إن الحكومة مستمرة فى مخالفة الدستور بعد صدور اكثر من الف حكم قضائى واجب النفاذ للسماح لمرشحى المستقلين بقبول أوراقهم لخوض الانتخابات، إلا أن الجهة الإدارية قد عمدت مرة اخرى على تعطيل المرشحين.

وحمل النائب المستقل د. محمد البلتاجى الحكومة والحزب الوطنى والمجالس المحلية المسئولية للقضاء على العملية السياسية فى مصر، واشار الى ان مايحدث هو بلطجة وفتونة - على حد قوله - الى ان وصل الفساد فى المحليات الى الركب.

وتساءل النائب الوفدى صلاح الصايغ: إذا كان الحزب الحاكم يؤمن بالتعددية، فلماذا يضع العراقيل امام حزب الوفد وهو من الأحزاب التى تحظى بالشرعية؟

واكد د. جمال زهران (مستقل) ان مايحدث هو مخالفة صريحة للمادة ٦٢ من الدستور، وان الانتخابات ستكون شكلية وباطلة وستجرى بدون متنافسين.

وطالب النائب الوفدى محمد مصطفى شردى بأن يطالب مجلس الشعب الحكومة بتأجيل غلق باب الترشيح لانتخابات المحليات لمدة ٤ أيام حتى يتسنى للمرشحين تسليم أوراقهم بعد ان اعترفت الحكومة بوجود اخطاء إدارية.

■ **ويعاود المجلس جلساته السبت ٢٢ مارس.**

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية